برنامج تطوير البلديات – المرحلة الرابعة

برنامج تطوير البلديات هو برنامج ريادي للاصلاح والتنمية تم تصميمه من قبل صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية بالنيابة عن الحكومه الفلسطينية وبتوجيه منها. يستند البرنامج على قاعدة أن حجر الاساس في تطوير خدمات البلديات هو هيئات حكم محلي تتمتع بإدارة جيدة ومساءلة أفضل.

برنامج تطوير البلديات برنامج متميز يزود البلديات بمنح لدعم مشاريع البنية التحتية ويعزز كفاءة البلديات عن طريق بناء قدراتها في المجالات المالية، والتخطيطية، والتشغيل, والصيانة. ولتحقيق هذا الهدف، بني البرنامج على آلية تخصيص الأموال، وهي طريقة تعتمد على نظام الحوافز لتوزيع المنح المالية على البلديات لتمويل الاستثمارات الرأسمالية ومشاريع البنى التحتية بناءً على الاحتياج، وعدد السكان وممارسات الادارة الجيدة.

برنامج تطوير البلديات متميز كونه يسعى إلى تحقيق العنصر التحفيزي لتعزيز الأداء الجيد للبلديات من خلال ربط المنح لمشاريع البنية التحتية بأداء البلديات. يتم قياس أداء البلديات وفقاً لمعايير محددة يتم من خلالها تصنيف البلديات على ١٠ مراتب فرعية في التصنيف (D, C, C+, C++, B, B+, B++, A, A+, A++) بناء على امتثالها ل ١٩ مؤشراً رئيسياً تم تصميمها لتغطية مجالات تتعلق بالأداء المالي والإستدامة، والأداء المؤسسي، والشفافية والمساءلة المجتمعية.

تطور البرنامج خلال مراحله المتعاقبة ليصبح أداة رئيسية للإصلاح في قطاع الحكم المحلي بما يسهم في تطوير أداء البلديات وتعزيز كفاءة تقديم الخدمات. أما فيما يتعلق بالمرحلة الرابعة من البرنامج فقد تم إدراج التكيف مع المناخ والتخطيط المنيع والإستدامة المالية كركائز أساسية في تصميم البرنامج مع الأخذ بعين الإعتبار الدروس المستفادة من المراحل السابقة.

"تم تنفيذ ثلاث مراحل من برنامج تطوير البلديات على مدى السنوات السابقة، حقق خلالها البرنامج انجازات عديدة في تطوير مستوى الخدمات التي تقدمها البلديات وتحسين ادائها".

الشركاء الممولين:

برنامج تطوير البلديات ممول من الحكومه الفلسطينية والشركاء الممولين وهم: الوكالة الفرنسية للتنمية، الحكومة الدنماركية، البنك الدولي، التعاون الالماني (البنك الألماني للتمنية والوكالة الألمانية للدعم الفني)، الوكالة السويسرية للتنمية، الحكومة البلجيكية، الإتحاد الأوروبي والحكومة الفلسطينية.

برنامج تطوير البلديات – متعدد المرحل

المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة
٢٠٠٩-٢٠١٢	٢٠١٤-٢٠١٧	٢٠١٨-٢٠٢٢	٢٠٢٣-٢٠٢٦
٥٩ مليون يورو	١٢٢ مليون يورو	١٨٤ مليون يورو	١٢٦ مليون يورو

الهدف التنموي للمرحلة الرابعة من البرنامج

تطوير قدرات البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل تقديم خدمات مستدامة وشفافة تتمتع بالمنعة لكافة المواطنين بما فيها الفئات الهشة.

البلديات المستهدفة

يستهدف البرنامج كافة البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة وعددها ١٥٩ بلدية.

يستفيد من البرنامج كافة المواطنين ضمن حدود البلديات ويقدر عددهم ب ٣.٩ مليون نسمة، يمثلون ٧٨٪ من اجمالي سكات الضفة الغربية وقطاع غزة.

سيتم خلال المرحلة الرابعة من البرنامج بناء قدرات البلديات للقيام بالمهام الموكلة إليها وتحسين أدائها لتقديم خدمات عالية الجودة مع التركيز بشكل خاص على اشراك الفئات الأكثر ضعفا بما فيها النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة؛ و تنفيذ مبادرات ريادية في مجال التغير المناخي، وتحسين ايرادات البلديات، بالاضافة الى بناء قدرات البلديات وتعزيز المشاركة المجتمعية.

مكونات برنامج تطوير البلديات – المرحلة الرابعة

المكون الأول: مكون الأداء لدعم خدمات البلديات

يندرج تحت هذا المكون مشاريع البنية التحتية للبلديات لتحسين سبل تقديم الخدمات اعتمادا على الية تخصيص المنح حيث ستحصل البلديات على مخصصات محددة بناءً على تحقيقها لمؤشرات الأداء الرئيسية.

المكون الثاني: تنمية القدرات

تمكن الصندوق من خلال هذا المكون من تطوير وبناء قدرات البلديات لمساعدتهم على إضفاء الطابع المؤسسي على عملها. حيث يعمل البرنامج بشكل متواصل من خلال مكون بناء القدرات مع البلديات ذات التصنيف المتدني من أجل مساعدتها في الارتقاء الى درجات أعلى ضمن درجات التصنيف المعتمدة. وتشمل عدة رزم تتعلق بالنظام المالي، الصيانة والتشغيل، البلدية الإلكترونية، المساءلة المجتمعية، التخطيط المرن، التغير المناخي، الجدارة الإئتمانية، ومحاسبة التكاليف. بالإضافة إلى بعض النشاطات التي تستهدف الصندوق وزارة المالية، وزارة الحكم المحلي في إطار خطة الإصلاح لقطاع الحكم المحلي.

المكون الثالث: المنح التنافسية المتعلقة بالتغير المناخي والأخطار الطبيعية

يشمل هذا المكون اجراء تقييم لمخاطر المناخ على البلديات وتقديم مخصصات مالية للبلديات لتنفيذ مشاريع البنية التحتية في مجال التغير المناخي على النحو التالي:

- عمل دراسات لتقييم مخاطر التغير المناخي والمخاطر الطبيعية
- تصميم وتنفيذ مشاريع بنية تحتية ومبادرات ريادية للتخفيف من مخاطر التغير المناخي من خلال التكيف معه أو الحد من اثاره مثل مشاريع إنارة الشوارع ، واضافة الألواح الشمسية للمباني وأجراءات خاصة للتخفيف من مخاطر الفيضانات وغيرها.

المكون الرابع: تنفيذ المشروع وادارته

سيمول هذا المكون السلع والخدمات الاستشارية للمراقبة والتقييم وكذلك الإتصال والتواصل، ورسوم الإستشاريين التقنيين المحليين من أجل الإشراف الهندسي على المكون الأول.

آلية تخصيص المنح للمكون الاول

تعتبر آلية تخصيص الأموال احد أهم السمات التي تميز البرنامج حيث تستند هذه الالية على ثلاثة معايير رئيسية وهي:

- مخصصات الدورة الأولى

مخصص الأداء (٥٥٪)، مخصص عدد السكان (١٠٪ من مخصص نافذة البنية التحتية)، ومخصص الإحتياج (٣٥٪ من مخصص البنية التحتية) حيث يتم تصنيف البلديات حسب ١٩ مؤشر تم تطويرها من خلال الصندوق والشركاء الممولين وفق المعايير الدولية.

- مخصصات الدورة الثانية

مخصص الأداء (٦٠٪)، مخصص عدد السكان (١٠٪ من مخصص نافذة البنية التحتية)، ومخصص الإحتياج (٣٠٪ من مخصص البنية التحتية) حيث يتم تصنيف البلديات حسب ١٩ مؤشر تم تطويرها من خلال الصندوق والشركاء الممولين وفق المعايير الدولية.

شروط الأهلية للمرحلة الرابعة (سيتم قياسها سنويا)

- الإفصاح العام عن الموازنة السنوية، وكذلك الخطة التنموية الاستراتيجية
- وجود خطة تنموية إستراتيجية محدثة سنويا
- تسليم الموازنة ومصادقتها من الوزارة

تحديث تصنيف البلديات (مع نهاية كل دورة – كل سنتين)

يتم قياس أداء البلديات وفقاً لمعايير محددة يتم من خلالها تصنيف البلديات على ١٠ مراتب فرعية في التصنيف (D, C, C+, C++, B, B+, B++, A, A+, A++). حيث تتضمن كل مرتبة عددا من مؤشرات الأداء التي تتعلق بالأداء المالي والإستدامة، والأداء المؤسسي، والشفافية والمساءلة المجتمعية و دمج الفئات الهشة.

مؤشرات الأداء للمرحلة الرابعة من البرنامج

مؤشرات الأداء	سلم الإرتقاء	الدرجة/التصنيف
١. إنشاء نظم محاسبة للتكاليف ٢. تطبيق النظام/البرنامج المالي والمحاسبي الموحد ٣. توفير المساحات الخضراء ٤. سيولة البلدية • **نسبة التداول = الاصول المتداولة / الالتزامات المتداولة** • **حيث تعكس مدى قدرة البلدية على سداد التزاماتها المالية قصيرة الامد** • **معيار المؤشر (٢> X > ١).تعتبر النسبة "٢.٠٠" كافية؛ لتكون البلدية قادرة على تقديم الخدمة للجمهور ودفع ديونها عند استحقاقها، النسبة "١.٠٠" تعتبر الحد الأدنى (حد الامان) لقدرة المؤسسة على السداد التزاماتها قصيرة الامد.** ٥. تخصيص ما لا يقل عن ١٠٪ من أولويات البلدة المدرجة في الخطط التنموية الاستراتيجية لخدمة المجموعات الضعيفة والمناطق المهمشة ٦. خدمات الكترونية فعالة	A: الإمتثال لمؤشرين من أصل ٦ A+: الإمتثال لـ(٣-٤) مؤشرات من أصل ٦ A++: الإمتثال لـ(٥-٦) مؤشرات من أصل ٦ بالإضافة لمؤشرات الأداء من مرتبةD و Cو B	**A** **٦ مؤشرات**
٧. إنفاق ما لا يقل عن ١٠٪ ولا يزيد عن ١٥٪ من اجمالي النفقات التشغيلية لغرض الصيانة. ٨. تحقيق فائض (هامش) تشغيلي ٩. الملائة المالية • **وهو مؤشر يقيس استدامة الخدمات وبما يعكس اعتماد البلدية بشكل كبير على إيراداتها الذاتية يتم احتسابها كالاتي:** • **الإستقلال المالي = الايرادات الذاتية التشغيلية/(الإيرادات الذاتية التشغيلية + الإيرادات الذاتية الإستثمارية)** • **يجب أن تكون النسبة على الأقل ٨٠٪ في الضفة الغربية و٧٠٪ في غزة للسنة المالية السابقة** • **لا تشمل اجمالي الايرادات المنح المقدمة الى البلدية. حيث سيتم احتساب النسبة على أساس الاستحقاق.** ١٠. تنفيذ ما لا يقل عن ٢ من أدوات المساءلة المجتمعية سنويا من قبل البلدية ولجان المساءلة المجتمعية ١١. تخصيص ما لا يقل عن مشروعين رئيسين ضمن مشاريع البلدية المحددة في الخطط التنموية الاستراتيجية للتكيف مع مخاطر تغير المناخ. ١٢. الالتزام بالحد الأدنى من معايير نظام الشكاوى والتظلم لدى البلدية	B: الإمتثال لمؤشرين من أصل ٦ B+: الإمتثال لـ(٣-٤) مؤشرات من أصل ٦ B++: الإمتثال لـ(٥-٦) مؤشرات من أصل ٦ بالإضافة لمؤشرات الأداء من مرتبةD و C	**B** **٦ مؤشرات**

١٣. راي مدقق خارجي غير متحفظ على القوائم المالية للهيئة المحلية وفقا للشروط المرجعية لوزارة الحكم المحلي بحيث يتناول كافة القضايا (الملاحظات) المدرجة ضمن نتائج التقرير المدقق للعام السابق (ان وجد).	C: الإمتثال لمؤشرين من أصل ٤ C+: الإمتثال لـ(٣) مؤشرات من أصل ٤ C++: الإمتثال لـ ٤ مؤشرات من أصل ٤ بالإضافة لمؤشرات الأداء من مرتبة D	**C** **٤ مؤشرات**
١٤. الإفصاح عن رأي المدقق الخارجي للمواطنين ولأصحاب العلاقة		
١٥. تكاليف الرواتب والأجور أقل عن ٤٠% في الضفة و٥٠% في غزة من اجمالي النفقات التشغيلية		
١٦. لا زيادة في صافي الاقراض		
١٧. تسجيل وتقييم الأصول الثابتة وتحديثها لتعكس القيم الفعلية.	الإمتثال لثلاث (٣) مؤشرات بالإضافة إلى تحقيق معايير التأهل الأساسية	**D** **٣ مؤشرات**
١٨. تسليم بيانات الموازنة المنفذة للسنة المالية السابقة إلى وزارة الحكم المحلي في الموعد المحدد ومن خلال المنصة الالكترونية (بوابة الحكم المحلي)		
١٩. الإفصاح عن الموازنة المنفذة والخطة التنموية الإستراتيجية		